سمعت فلانا يقول كما تقدم في العرض سواء ولكن الاحوط ان يبين حاله الا اذا ان سماعه
لذلك او لبعض الالفاظ من المستملي كما فعله الامام ابو بكر بن خزيمة وغيره من الائمة
وقال محمد بن عبد الله بن نمير والموصلي ما كتب قط من المستملي ولا اذن لي
اي شيء تقول انما اكتب عن فلان المحدث واما قول حماد بن زيد لمن استفهمه كيف قلت
فقال استفهم الذي يليك وقول الاعمش كنا نجلس الى ابراهيم النخعي فنسمع الحديث
فربما يحدث فلا يسمعه من تحته فيسأل بعضهم بعضا عما قال ثم يرويه عنه وما سمعوه منه
فهذا وما اشبهه تساهل من فعله وقد قال ابو زرعة بعد ان روى حكاية الاعمش
هذه رأيت ابا نعيم لا يجيب هذا ولا يرضى به لنفسه واما قول عبد الرحمن بن مهدي
ثمة فقال حمزة بن محمد الكناني انه معنى به اذا سئل عن اول شيء عرفه وليس بين التسهل
والتساهل

ص وان تحدث من وراء ستر ... عرفته بصوت أو ذي خبر

ص صح وعن شعبة لا تروا لنا ... ان بلالا أو حديث أمنا

ص يصح السماع من وراء حجاب اذا عرف صوت المحدث او اعتمد في معرفة صوته وخبره
على خبر ثقة من اهل الخبرة بالمحدث وقال شعبة اذا حدثكم المحدث فلم تروا وجهه
فلا تروا عنه فلعله شيطان قد تصور في صورته نقول حدثنا وانا وقولي لنا ان بلالا
الى آخره اي للحجة لنا في صحة السماع من وراء حجاب حديث عبد الله بن عمر المتفق
عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا
تأذين ابن ام مكتوم فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر وفي رواية لمسلم ولم يكن بينهما الا
ان هذا ينزل وذا يرقى وكذلك كلام المؤمنين عائشة رضي الله عنها وغيرها من امهات المؤمنين كن تحدثن من وراء
حجاب وينقل عمن منع ذلك واحتج به في الصحيح وهذا معنى قولي وحديث امنا

ص ولا يضر ما ان يمنعه ... الشيخ ان يروى ما قد سمعه

كذلك التخصيص او رجعت ... ما لم تقل أخطأت او شككت

ص اذا سمع من شيخ حدثنا ثم قال له لا تروه عني او ما اذنت لك في روايته عني
ونحو ذلك فلا يضره ذلك ولا يمنعه ان يرويه عنه وكذلك اذا اختصر قويما بالسماع
وسمع غيرهم من غير ان يعلم المحدث به كما صرح به شيخنا ابو اسحق
الاشفراييني وكذلك لو قال اني اخبركم ولا اخبر فلانا فلا يضر ذلك فلانا في صحة
سماعه وكذا ان قال رجعت عما حدثتكم به ونحو ذلك ما لا ينبغي انه من حدثنا
ما لم يكن المنع مستندا الى انه اخطأ فيما حدث به او شك في سماعه ونحو ذلك فليرو
ان يرويه عنه والحالة هذه

الثالث الاجازة

ص ثم الاجازة تلي السماعا ... وموجبة لتسعة انواعا

أرفعها يجيز لا مناولة ... تعينه المجاز والمجاز له

وبعضهم حكى اتفاقهم على ... جوازها وذهب الباجي الى

ففي المناولة وطلقا وهو غلط ... قلة والاختلاف في العمل قط

ومنعه الشيخ بان المانعي ... قولين فيها ثم بعض نابعي

مذهبه القاضي الحسين منعا ... وصاحب الحاوي به قد قطعا

قالا كشهجة ولوجات اذن ... لبطلت رحلة طلاب السنن

وعن ابي الشيخ مع المرزبي ... ابطالها كذلك للسحن لي

لكن عليه جوازها استقر ... علمهم والاكثرون ظهر

قالوا به كذا وجوب العمل ... بها وقيل لا لحكم المرسل

ص القسم الثالث من الاخذ والتحمل الاجازة وهو دون السماع وهي على تسعة
انواع النوع الاول اجازة معين لمعين كان تقول اجزت لكم او لفلان الفلاني ويصفه
بما يميزه الكتاب الفلاني او ما اشتملت عليه فهرستي ونحو ذلك وهذا ارفع انواع
الاجازة المجردة عن المناولة وسيأتي حكم المناولة مع الاجازة قال القاضي عياض
فهذه عند بعضهم التي لم يختلف في جوازها ولا خالف فيه اهل الظاهر وانما للخلاف
منهم في غير هذا الوجه وقال القاضي ابو الوليد الباجي لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة
من سلف هذه الامة وخلفها واد عى فيها الاجماع ولم يفصل وذكر الخلاف في العمل بها
فقولي قال الباجي وما حكاه الباجي من الاجماع في مطلق الاجازة غلط قال ابن
الصلاح هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من اهل الحديث
والفقهاء والاصوليين وذلك حدى الروايتين عن الشافعي وقطع بابطالها القاضي حسين
والماوردي وبه قطع في كتابه الحاوي وعزاه الى مذهب الشافعي وقال الاجميعا كما قال
شعبة لو جازت الاجازة لبطلت الرحلة ومتى قال ابطالها ابراهيم الحربي
وابو الشيخ عبد الله بن محمد الاصبهاني وابو نصر الوائلي التجيبي وابو طاهر الذباس
من الحنفية وابو بكر محمد بن ثابت الخجندي من الشافعية وحكاه الامدي عن ابي
حنيفة وابي يوسف لكن الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير اهل العلم من اهل
الحديث وغيرهم القول بتجويز الاجازة واجازة الرواية بها وحكاه الامدي عن اصحاب
الشافعي واكثر المحدثين وكما تجوز الرواية بالاجازة كذلك يجب العمل بالمروي بها
وقال بعض اهل الظاهر ومن تابعهم لا يجب العمل به كالحديث المرسل قال ابن الصلاح
وهذا باطل لانه ليس في الاجازة ما يقدح في ايصال المنقول بها وفي الثقة به والله اعلم

ص والثاني ان تعين المجاز له ... دون المجاز وهو ايضا قبله